

(ز) بالإضافة إلى المنشروقات التنفيذية التي تضطلع بها المؤسسة ، يواصل برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، في إطار باب الأولوية في برناجه الذي يتناول المستوطنات البشرية والصحة البشرية والمأوى والرفاه البشري ، الاشتراك المالي في أعمال البحث والمساعدة التقنية والتدريب والمشروعات النموذجية ؛

٢ - وتدعو الوكالات والهيئات الدائمة ضمن مجموعة الأمم المتحدة وكذلك المؤسسات المالية والتقنية الإقليمية إلى المشاركة والتعاون الإيجابيين في نشاطات المؤسسة ، ولا سيما ما يتعلق منها بتوفير توازنةأس المال وتمويل المشاريع التنفيذية في مجال المستوطنات البشرية ، آخذة في الاعتبار قراري الجمعية العامة ٢٩٩٨ (٥ - ٢٧) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٢ و ٣١٣٠ (٥ - ٢٨) المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٣ ؛

٣ - وتخلو المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة أصدار نداءً لجمع التبرعات على الصعيد الدولي لتوفير أقصى ما يمكن من التمويل للمؤسسة ؛

٤ - وتشير إلى ضرورة ايلاً المرااعة الواجبة لعمليات ونشاطات مركز الإسكان والبناء والتخطيط بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وذلك تلافياً لا زد واج الجهد داخلاً مجموعة الأمم المتحدة .

٣٣٣٥ (٥ - ٢٩) - دور القطاع العام في تعزيز الانماء الاقتصادي للبلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ٣٢٠١ (٥ - ٦) المؤرخ في ١ أيار / مايو ١٩٢٤ ، المتضمن الإعلان باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٢٦٢٦ (٥ - ٢٥) المؤرخ في ٤ أيار / مايو ١٩٢٠ ، المتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ،
وأن تسلّم بحق كل دولة في ممارسة السياسة الكاملة الدائمة على مواردها الطبيعية ونشاطاتها الاقتصادية ،

وأن ترى أن القطاع العام قد ادى دوراً هاماً في تعزيز الانماء الاقتصادي لكثير من البلدان ،

١ - ترجو الأمين العام ان يمدّ ، بالتشاور مع الدول الصناعية ، تقريراً عن دور القطاع العام في تعزيز الانماء الاقتصادي للبلدان النامية ، وأن يقدم التقرير المذكور إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين ؛

٢ - وتوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتع拥ق في دراسة هذه المسألة في دورته التاسعة والخمسين ، بالاقتران مع دراسته لتقرير الأمين العام .

الجلسة الخامسة ٢٣٢٣

١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٤